

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إن أدعى إنسان أن اللقيط مملوكة لم يقبل إلا ببينة تشهد : أن أمته ولدته في ملكه . قوله : وإن أدعى إنسان أنه مملوكة : لم يقبل قوله : إلا ببينة تشهد : أن أمته ولدته في ملكه .

إذا أدعى إنسان أنه مملوكة فلا يخلو : إما أن يكون له بينة أولاً .  
فإن لم يكن له بينة فلا يخلو : إما أن يكون في يده أولاً .  
فإن لم يكن في يده فلا شيء له .

وإن كان في يده فلا يخلو : إما أن يكون الملتقط أو غيره .  
فإن كان هو الملتقط : فلا شيء له أيضاً ذكره في التلخيص وغيره .

وإن كان غير الملتقط هو صدق قوله الحارثي وقاله في التلخيص وغيره لدلالة اليد على الملك .

قال الحارثي : ومقتضى كلام المصنف في المغني و الكافي : وجبو يمنه وهو الصواب لإمكان عدم الملك فلا بد من يمين تزيل أثر ذلك .

ثم غداً يبلغ وقال (أناحر) لم يقبل .

وإن كان له بينة فلا يخلوا : إما أن تشهد بيده أو بملكه أو بسبب ملكه .

فإن شهدت بيده فإن كان غير الملتقط : حكم له بها والقول قوله مع يمينه في الملك ذكره المصنف والشارح و القاضي أيضاً لدلالة اليد على الملك .

زاد القاضي : وأنه ضل عنه أو ذهب أو غصب .

وإن شهدت : أن أمته ولدته في ملكه فعند الأصحاب : هو له .

وإن اقتصرت على أن أمته ولدته ولم تقل (في ملكه) فقد المصنف : أنه لا بد أن تشهد أن أمته ولدته في ملكه وهو المذهب قدمه في الفروع وصححه الناطم وجزم به في منتخب الأدمن وقطع به المصنف في هذا الكتاب في أثناء كتاب الشهادات .

ويحتمل أن لا يعتبر قول البينة في ملكه بل يكفي الشهادة بأن أمته ولدته .

وأطلقهما في الهدایة و المذهب و المستوعب و المغني و الشرح و المحرر و شرح الحارثي و الرعایتين و الحاوي الصغير .

وإن شهدت له أنه ملكه وأو مملوكة أو عبده أو رقيقه : ثبت ملكه بذلك على الصحيح من المذهب .

قطع به في المغني و الكافي و الشرح و القاضي و ابن عقيل وصاحب المحرر وغيرهم .

وفيه وجه آخر : لا بد من ذكر السبب وهو ظاهر كلام المصنف هنا و أبي الخطاب في الهدایة  
وصاحب المذهب و المستوعب و الخلاصة وغيرهم .

الاحتمال التعويل على ظاهر اليد وأطلقهما الحارثي في شرحه .

وفيه وجه ثالث : بأن البينة لا تسمع من الملتقط وتسمع من غيره لاحتمال تعوילها على يد  
الملتقط ويده لا تقبل الملك اختياره صاحب التلخيص .

فائدة : قال في المغني : إن شهدت البينة بالملك أو باليد : لم يقبل إلا رجلان أو رجل  
وامرأتان .

وإن شهدت بالولاء : قبل امرأة واحدة أو رجل واحد لأنه ما لا يطلع عليه الرجل .

وقال القاضي : يقبل فيه شاهدان وشاهد وامرأتان ويقبل فيه النساء .

قال الحارثي : وهو أشبه بالمذهب